الامر توقف الشرط على المشروط ونحو ذلك مما هو من الدور قال المصنف في
الشرح وان انتفى العدد لزم الدور لان محدث الاول يمتنع ان يكون بعض من يقول اسمى
احد ثه هذا الاول او احد ثه من استند وجوده اليه مباشرة او بواسطة وبيهم
ما اشار اليه اذا قلنا زيد معلول لعمرو وعمرو معلول لخالد وخالد معلول لبكر وبكر الاول
لابد ان يكون معلولا لمن بعده ممن احدثه هذا الاول عمرو خالد الثاني منها اذا احدثه
اي الاول من استند وجوده اليه اي محدث الاول وهو اما الثاني منها مباشرة وهو
عمرو او بواسطة وهو بكر ثم قال بعد ذلك واستحالة الدور ظاهرة لانه يلزم
عليه تقدم كل واحد على نفسه بمرتبتين وذلك تهافت لا يعقل يعني بهذا الكلام انه
باعتبار كونه خالقا يكون متقدما وباعتبار كونه معلولا فيكون متاخرا او كون الشيء
متقدما متاخرا محال لما فيه من الجمع بين متنافيين وهذا فيما اذا انتفى العدد واما
اذا لم ينتف كان تسلسلا وهو كما في شرح الكبرى توقف امور غير متناهية وهو
مستحيل ايضا كاستحالة الدور لانه يؤدي الى الجمع بين النقيضين وهما الفراغ وعدمه
الغاية وللمصنف في شرح الكبرى ادلة على ابطال حوادث لا اول لها فلا نطيل بذكرها
ولتراجع هنالك واقرب منه ما في منتهى الوصول في شرح الفصول ونصه اعلم ان
الحكماء ذهبوا الى وجود حوادث غير متناهية والحق خلافه لثبوت امكانها
المقتضي لحدوثها المقتضي لتناهيها ولان الحوادث لو كانت غير متناهية لاستحال
وجود الحادث اليومي لتوقفه على انقضاء السابق من الحوادث وتلك الحوادث
غير متناهية وانقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فوجود الحادث
اليومي محال لان التالي باطل والمقدم مثله وتقرير هذا المعنى من قال مثلا
لا اعطي زيدا درهما حتى اعطيه درهما قبله وهكذا الا الى اول فيلزم

عليه التسلسل ... على ما قبله لا الى اول واذا كان
الاول لم يوجد فلا يوجد الاخير لتوقفه عليه وارتسم هذا كله ان نفوا وجود
العالم مطلقا بانتفاء العدد واحرقوهم والعجز انه غير متناه فيلزم استحالة
وجود العالم كيف وهو موجود بالضرورة فالتسلسل محال وقال بعض الفضلاء كل
من التسلسل والدور محال لا يعقل لانه لا يوجد بان الذي يعني الا انه لا يوجد الذي يعني العالم
مع وجوده ومشاهدته محال وما ادى الى المحال محال وقال ابو عبد الله في شرح الصغرى
ما نصه وهنا طريق بعض اهل اثبات قدمه تعالى على طريق الدور والتسلسل وهو ان
نسلك طريق السبر والتقسيم فنقول الموجود قسمان اما الله واما عالم لا ثالث لهما
وان العالم الكل ما سوى الله تعالى وجميع فلا يخلو اما ان يكونا حادثين معا او قديمين
معا او احدهما قديم والاخر حادث لما يلزم ان يكونا حادثين معا لما يلزم عليه من
وجود الاثر بلا مؤثر وهو باطل ولا جائز ان يكونا قديمين معا لقيام البرهان القاطع
على حدوث الاعراض وحدوثها يلزم منه حدوث ما لا ينفك عنها وهي الاجرام
اذ لا نعقل اجساما ينفك عليها فلا تكون قديمة وما الجسم بقديم فهو حادث واذا بطل
القسمان الاولان لم يبق الا الثالث وهو ان يكون احدهما قديما والاخر حادثا
الحادث العالم والقديم خالق العالم ولا ثالث فقد تبين بهذا قدم صانع العالم وهو
المطلوب هـ بمعناه ومع هذا القدر كفاية شم فلا رحمه الله تعالى ورضي عنه واما
برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده
حينئذ يصير جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده الا حادثا اشار بهذا رحمه الله تعالى الى
وجوب البقاء لله تعالى بدليله ولا شك انه الدائم الباقي سبحانه وكيفية الاستدلال
على ذلك بقياس استثنائي ان نقول لو امكن ان يلحقه العدم ملزوم لكان جائزا